الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا

د. منتصر مجيد حميد[١]

ملخص البحث :

تعد الاحزاب السياسية العامل الاكثر اهمية في دراسة التطور السياسي بأبعاده المختلفة لاسيما حالة الاستقرار السياسي التي تعتبر المصداق الاكبر لذلك التطور، فهي تعكس خلاصة الابعاد الحضارية لاي مجتمع واي نظام، وهي من مقتضيات سير وتنظيم وتحديث الحياة السياسية، الامرالذي يستلزم دراسة آلية الارتباط بين وظيفة الاستقرارية ومأسسة الحراك السياسي، وفي هذا الصدد تعد التجربة التركية احدى النماذج الابرز في الشرق الاوسط التي عرفت تعددية حزبية في اطار ديمقراطية مستمرة لكن غير مستقرة، فقد نجحت تركيا الى حد ملحوظ في مسار الديمقراطية الانتخابية على مدار نصف قرن، لكنها اخفقت في اعلاء الحريات الاساسية السياسية والمدنية للديمقراطية الليبرالية مما أوقع البلاد في الصراعات الحزبية والفوضى والاضطراب، الا ان العقد الاخير شهد تطورات مختلفة في هذا المجال سيما على صعيد نظم وساطة المصالح بما يعزز البنى الاخرى للنظم السياسية التي شهدت بالتساوق وبنتيجة العامل الحزبي-بشكل اساسي-تقدما مواكبا انعكس في تصاعد مؤشرات الاستقرار، الا ان هذا التقدم لازال بحاجة الى تحقيق نقلة واسعة من التحول وتثبيت المسار الديمقراطي، وهي المهمة التي تقع أولا على عاتق الاحزاب السياسية باعتبارها توصف ب"صناع الديمقراطية".

Partisan Phenomenon and Political Stability in Turkey

Dr. Muntasser Majeed Hameed Al-idani
Teacher in the College of Political Science / University of Baghdad / Department of Political Systems

Abstract

The political parties are the most important factor in the study of political development with its various dimensions , particularly the case of political stability, which is the biggest evidence of that development, as it reflects the dimensional-societal summation of any society and any political system, and it is considered a prerequisite for the functioning, organizing, and modernizing of political life , Which requires the linkage mechanism between stability, and the institutionalization of the political

movement , In this regard, the Turkish experience is one of the prominent models in the Middle East, which has known multi-party system within the Context of continuous but unstable democracy, While Turkey has succeeded to a remarkable extent in the course of electoral democracy over half a century, But it has failed to uphold the fundamental political and civil freedoms of liberal democracy, Which caused the country in partisan conflicts, chaos and disorder, However, the last decade has seen various developments in this area, especially in terms of mediation-interests systems so as to enhance Other structures of political systems that have experienced as a result of partisan factor – mainly- abreast and Consistent progress Reflected in the escalation of stability indicators, But this progress is still needed to achieve a wide leap of transformation and sustain the democratic path, a task that rests primarily on the political parties as described as "makers of democracy."

المقدمة :

تمثل آلية الارتباط بين العامل الحزبي والاستقرار السياسي أحد أهم محاور عملية التحديث السياسي للنظم المعاصرة، اي عملية استنبات وإدامة الديمقراطية في النظم السياسية، بكلمة اخرى فكرة جعل الديمقراطيات مستقرة بالانتقال من نموذج فرعي محدود/ أوهجين للديمقراطية الى نموذج اخر متقدم ومستدام، وفي هذا الصدد كانت تركيا الحديثة احدى دول الشرق الاوسط التي عرفت تجربة ديمقراطية مستمرة لكن غير مستقرة، رغم ما اعترى ذلك المسار من انتكاسات ومثالب، فقد نجحت تركيا الى حد ملحوض في مسار الديمقراطية الانتخابية على مدار نصف قرن من التعددية الحزبية ، لكنها اخفقت في اعلاء الحريات الاساسية السياسية والمدنية للديمقراطية الليبرالية مما أوقع البلاد في الصراعات الحزبية والفوضى والاضطراب، الا ان العقد الاخير شهد تطورات مختلفة في هذا المجال تستحق الدراسة والتحليل تمثلت في تأسيس قواعد وتنظيمات تمثل البنية التحتية للديمقراطية الليبرالية ، ابرزها نظم وساطة المصالح التي تعزز البنى الاخرى للنظم السياسية من هيئات تشريعية، بيروقراطية الدولة، الانظمة القضائية فضلا عن جملة الاطر والممارسات التي شهدت بالتساوق وبنتيجة العامل الحزبي-بشكل اساسي-تقدما مواكبا انعكس على/وتمظهر في مستوى الاستقرار السياسي.

مقدمة نظرية :

يعد مفهوم الحزب السياسي احد المفاهيم الاشكالية بالنظر للتنازع بين المعايير المعتمدة في التعريف تبعاً للتوجهات المختلفة للباحثين، الا ان تعريف الحد الادنى يفيد بأن الحزب هو "مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين، وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة، ويهدفون الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها"[٢]، وفقا لذلك يعد الحزب بمثابة مؤسسة تتوافر على عناصر أبرزها، التنظيم، الايدلوجيا، والهدف أو الوظيفة، بما يستتبع ذلك من خصائص وسمات معينة كالاستمرارية، الشخصية المعنوية، والقدرة على المنافسة السياسية مع غيرها من المؤسسات المتشابهة.

اما الاستقرار لاسيما السياسي فهو مفهوم ينطوي على تعارض بين ظاهره وجوهره ، فالظاهر يفيد معنى الثبات الذي يعكس الجمود ، اما الجوهر فيفيد الاستمرارية المقترنة بالتغير، وهو مضمون الاستقرار الديمقراطي ، الذي يتضمن عدداً من المؤشرات في مقدمتها نمط انتقال السلطة ، حيث تعد الطرق الدستورية معياراً للاستقرار السياسي بينما تكون الانقلابات والتدخلات العسكرية على خلاف ذلك، وفي السياق ذاته يرد معيار الشرعية السياسية، ونطاق المشاركة السياسية، وغياب العنف السياسي بأشكاله المتعددة ، والفاعلية السياسية للنظام، ومؤشر الوحدة والتكامل الوطني، ومستوى التفاوت الاقتصادي الاجتماعي،..الخ[٣]. وهي عوامل تلتقي مع منطق التعددية السياسية المتضمنة للتعددية الحزبية كأحدى العناصر الاساسية للتحول الديمقراطي الناجح ، وهي تعددية لاتمثل التعدد فقط وانما التعدد التنافسي ، التداولي، الممأسس ، وبأعتماد الترابطات المذكورة سلفا فأن الظاهرة الحزبية بالوصف التعددي تمثل احدى اليات التقدم الديمقراطي بدلالة الاستقرار السياسي .

المبحث الاول: بنية النظام السياسي التركي (عوامل الاستقرار وللا استقرار)

لايمكن تقدير ادوار الاحزاب السياسية في أي دولة بمنأى عن دراسة النظام السياسي الذي نشأت وتعمل في اطاره، ناهيك عن ظاهرة الاستقرار السياسي المرتبطة ب/ والناجمة عن بنية واداء النظام ومؤسساته ، من هنا يعالج هذا المبحث المعايير والمبادئ السياسية الاساسية للدولة الحديثة في تركيا والتي شكلت وصاغت نظامها السياسي، ثم نتناول طبيعة النظام السياسي والقضايا والقوى المهيمنة في سياق تحديد عوامل الاستقرار او التطورات الديمقراطية من جهة، وعوامل عدم الاستقرار السياسي الذي كان سمة طاغية في النظام التركي على مدار

نصف قرن من التعددية الحزبية من جهة اخرى، وهي عوامل مترابطة ومتداخلة أهمها الطابع الايدلوجي المتشدد ، وضعف الحكم المدني، والاثنية السياسية.

المطلب الاول : المبادئ التأسيسية للدولة التركية الحديثه :

نشأت تركيا الحديثة أو جمهورية تركيا على أنقاض الامبراطورية العثمانية التي انهارت وتفككت في اعقاب الحرب العالمية الاولى "١٩١٤- ١٩١٨" ، لذا فأن هذه الجمهورية وان كانت تجلياً لحقبة حديثة الا انها تعد بمعنى ما سليلة المواريث التاريخية والتقاليد السياسية لماض مديد، فقد كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام ١٩٢٢، حيث سادت الامبراطورية العثمانية لفترة اربع قرون ، وامتد حكمها على اغلب ارجاء العالم القديم بقاراته الثلاث، فكانت أكبر واقوى امبراطورية في العالم لردح طويل من الزمن، حتى طالها الوهن والاضطراب منذ القرن الثامن عشر، نتيجة عوامل داخلية وخارجية شتى، كان العامل الابرز فيها يكمن في طبيعة نظام الحكم السلطاني القائم في اطار دولة استندت على دعامة سلطة عسكرية – دينية – أقطاعية تخلفت عن مواكبة ركب التقدم، رغم المحاولات الاصلاحية العديدة لقادة الدولة وسلاطينها، الا انها لم تستطع الانفكاك من اسار البنى والاطر السياسية والاجتماعية الناظمة للامبراطورية، فأمست الرجل المريض الذي تداعى في نهاية المطاف الى قدره المحتوم .[٤]

برز الظابط العثماني مصطفى كمال الملقب ب–اتاتورك –"مصطفى علي رضا ١٨٨١- ١٩٣٨" كقائد لحرب التحرير والاستقلال التي توجت بأعلان النصر وتحرير الاراضي التركية ثم الغاء السلطنة عام ١٩٢٢، هكذا ولدت الجمهورية التركية في ٢٩/ ١٩٢٣/١٠ ، والغيت الخلافة ، ونصب اتاتورك رئيساً، واعلن دستور تركيا الحديث عام ١٩٢٤، حيث تواصلت سلسلة من الاجراءات استمرت عدة سنوات غير من خلالها اتاتورك وجه تركيا بالكامل [٥]. عليه فقد تأسست الجمهورية التركية على اساس الايدلوجيا الكمالية التي مثلت منطق الدولة التركية الحديثة ، ويعيد بعض الباحثين الجذور الفكرية للكمالية الى التجربة الاصلاحية والدستورية في الدولة العثمانية ، وقد أستخدم مصطلح "الكمالية " أولا من قبل وسائل الاعلام الاجنبية خلال حرب الاستقلال التركية لوصف أعضاء الحركة الوطنية التركية التي قادها أتاتورك ، ثم استخدم هذا المصطلح بعد الحرب لوصف النظام التركي الثوري الجديد مع أفكار أتاتورك وارائه ، وتتكون هذه الايدلوجيا من ستة مبادئ او كما تسمى "

الاسهم الستة " التي تبناها حزب الشعب الجمهوري الحاكم كأيدلوجيا للحزب عام ١٩٣١ – اسسه اتاتورك عام ١٩٢٣– ، واضحت بمثابة المبادئ الموجهة للدولة ، والحقت بالدستور عام ١٩٣٧[٦]، وهي مبادئ الجمهورياتية "cumhuriyetçilik-Republicanism"، الشعبية او الشعبوية "halkçılık-populism"، القومية"milliyetçilik-Nationalism "، العلمانية" laiklik- secularism " ، الدولانية " devletçilik -statism "، والثورية – الاصلاحية – " devrimcilik- Revolutionism" . [٧]

ما زالت هذه القواعد تحكم تركيا حتى اليوم الى حد كبير رغم ما واجهته من اعتراضات وانتهاكات وتكييفات عدة نتيجة عجز ايدلوجيا الدولة عن ايجاد الحلول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشاكل الملحة التي واجهتها البلاد في المراحل المتعاقبة التي سنمر بها لاحقا ، وفي هذا السياق فقد اعتبر البعض ان المبادئ الاساسية التي تضمنتها الدساتير التركية واعتمدتها اغلب الاحزاب الرئيسية تقوم على الكمالية (Kemalism)، واللائيكية / العلمانية (Laicism) ، والتحديث (Modernization) ، بينما يشير اخرون الى ان التطورات السياسية منذ عام ٢٠٠٢ ، وتجربة حزب العدالة والتنمية، جعلت النظام التركي نموذجا قيد البحث تحت عنوان " النموذج التركي" الذي يقوم على ثلاثة مبادئ هي الديمقراطية، والعلمانية، والاسلام [٨] ، الا انه ومن الناحية الدستورية فقد ظلت المضامين الاساسية للكمالية او الاتاتوركية ثابتة في دستوري ١٩٦١و١٩٨٢ النافذ وتعديلاته اللذين اقرا بالاستفتاء ، مع التأكيد على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان في دستور١٩٦١المادة– ٢– فقرة –١– [٩]، وتضمين مبادئ السلم الاجتماعي والتضامن الوطني في دستور١٩٨٢ المادة — ٢– فقرة –١– [١٠] ، الا اننا نعتقد ان مفاد الايدلوجيا الدستورية لتركيا الحديثة تتمثل في تأسيس دولة قومية موحدة على اساس مبادئ الديمقراطية العلمانية ، لذا فأن القومية والعلمانية يأتيان في مقدمة المبادئ التأسيسية وفقا للمنظور السابق ، اذا ما اعتبرنا ان الديمقراطية بتكييفاتها المختلفة تعد مسلمة من مسلمات النظم الحديثة على اختلاف منطلقاتها الفلسفية والعقائدية، لذا فمن الضروري تناول مفهوم القومية وفقا للأيدلوجية الكمالية سيما في بلد متعدد اثنيا كتركيا ، اما العلمانية فسيأتي الحديث عنها في اطار اخر لاحقا.

لقد كان الهدف الاساس للثورة الكمالية هو انشاء دولة – الأمة من البقايا التركية للامبراطورية العثمانية ، في ضوء ذلك تعرف الايدلوجيا الكمالية " الشعب التركي " بأنه اولئك الذين يحمون ويدعمون القيم الاخلاقية والروحية والثقافية والانسانية للأمة التركية ، كما تعرف هذه الايدلوجيا " الامة التركية" بأعتبارها أمة الشعب التركي ، الذين يحبون ويسعون دائما الى رفعة قومهم وبلدهم وأمتهم ، والذين يعرفون واجباتهم ومسؤولياتهم اتجاه دولة ديمقراطية وعلمانية وأجتماعية ، يحكمها سيادة القانون ، والتي تأسست على حقوق الانسان ، وعلى الاسس المنصوص عليها في ديباجة دستور الجمهورية التركية . وقد عرف مصطفى كمال اتاتورك الامة التركية بالقول " القوم الذين يشكلون جمهورية تركيا يسمون الأمة التركية " [١١] .

يبدو من خلال ما تقدم عدم وجود اشارة واضحة لحقيقة التنوع والتعدد الديني والقومي الموجود في تركيا، اذ أعتبر اتاتورك ان هوية اي تركي (تتحدد بالانتماء لجغرافية تركيا)، أي انها مسألة جغرافية اساسها الانتماء للارض وليست مسألة قومية أوعرق، "فالأتراك هم الذين يعيشون في تركيا ويتعارفون بأعتبارهم أتراك" [١٢] ، وقد اوردت المادة (٦٦) من الدستور التركي النافذ تعريف ال "ترك" بأنه " أي شخص مُرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة"[١٣]، وقد أرجع الباحثون هذه الرؤيا التوحيدية الصارمة الى طبيعة التجربة التاريخية التي فرضها واقع تفكك الامبراطورية، والتحدي الذي واجهه اتاتورك في انقاذ ماتبقى منها وتأسيس الدولة من مجتمع متنوع الديانات والاعراق، مما يقتضي وفقا لما تقدم استبعاد العوامل الاثنية التي قد تستغل لاحقا لتفكيك أو تهديد وحدتها ، كما استخدمت على هذا النحو في الامبراطورية [١٤] ، لاسيما ان التركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت تحكم العديد من الشعوب وتمتد مناطق نفوذها لتشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا، وأفريقيا .لا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، وهو الامر الذي لايلقى القبول من الأقليات وخاصة الأكراد حسب تقديرات في هذا الصدد، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان حوالي (٧٠-٧٥%)، يليهم الاكراد بنسبة تقدرب (٢٠,٤) ، ثم القوقاز والعرب والفرس

والاذربيجان يشكلون النسبة المتبقية تنازلياً، فيما بلغ عدد سكان تركيا حوالي (٧٢) مليون نسمة حسب احصاءات عام ٢٠٠٧.[١٥] اخيرا وفي معرض الحديث عن الايدلوجيا الرسمية للدولة فأنه ينبغي القول ان من شروط قيام الاحزاب في تركيا الالتزام بالفلسفة الكمالية للدولة.[١٦]

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي والعوامل الاساسية:

اولا: النظام السياسي والمعالم الجديدة:

يوصف النظام التركي وفقا للمبادئ الدستورية بأنه نظام جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، يستند على مبدأ الفصل بين السلطات، ويتألف اساسا من العناصر والخصائص التقليدية للنظام البرلماني، الذي يتكون من ثلاث هيئات تسهم في ممارسة السلطة السياسية هي رئيس الدولة، الوزارة، البرلمان، ويتسم بالخصائص المعهودة، وهي في ملامحها العامة تتمثل اولا في ثنائية الجهاز التنفيذي "رئيس الجمهورية/رئيس مجلس الوزراء"، حيث تتركز السلطة التنفيذية في الوزارة، وثانيا "سيادة البرلمان" فهو الهيئة التي تجسد السيادة الشعبية، وتتمثل السلطة التشريعية في النموذج التركي بمجلس واحد هو مجلس النواب المسمى" المجلس التركي الوطني الكبير" ، وهي سلطة لا يمكن تخويلها وفقا للدستور ، يمارس البرلمان التركي الاختصاصات المعهودة –التشريعية والرقابية – بشكل اساسي ، فضلا عن ادوار اخرى في مقدمتها دوره السياسي في تشكيل الحكومة ، اخيرا وثالثا علاقة التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالياتها المعروفة ، وتستند مجمل تلك المنظومة الى مبدأ سلطة القانون واستقلال القضاء ، الذي يعد جزءا من نظام المراقبة والتوازن في الانظمة الديمقراطية ، حيث اعتمد الدستور التركي نظاما قضائيا ثلاثي الجهات – القضاء الإداري ، والقضاء القانوني، والقضاء الخاص–، الذي يأتي على قمته المحكمة الدستورية، بينما يشرف على المؤسسة القضائية — اداريا– وبشكل اساس المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين .[١٧]

ان ما تقدم لا ينفي الطابع الخاص للنظام التركي، والذي يحكمه ركنين مترابطين مؤطرين دستوريا وقانونيا ، هما الطابع العقائدي للدولة التركية الحديثة الذي سبق الاشارة له، والوضع الخاص للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، حيث يعتبر الجيش انه الضامن الاساسي لمبادئ وتعاليم الدولة التي اسسها اتاتورك ، حتى ان الرئيس التركي السابق سليمان

ديميرل "١٩٩٣- ٢٠٠٠" قال في احدى تصريحاته " ان هناك دولتان في تركيا....، هناك الدولة وهناك الدولة الخفية،... وعندما تحدث مشكلة صغيرة... تتراجع الدولة المدنية وتصبح الدولة الخفية هي الصانع للقرارات"[١٨]، يضاف لذلك وفي سياق مواز بروز اتجاه متنامي دستوريا – منذ الدستور التركي لعام ١٩٦١- يسعى الى توسيع دور السلطة التنفيذية بقدر ما في النظام السياسي [١٩].

الاان تلك السمات اصبحت توصف اليوم من قبل البعض بالنظام القديم ، ذلك ان التطورات السياسية سيما خلال العقد الاخير قد ادت الى بروز ما يوصف بالنظام الجديد في تركيا ، وهو توصيف قد لايعكس الصورة الحقيقية بالكامل ، ذلك ان ما اصبح يوصف بالنظام الجديد ، هو في واقع الامر مزيج من النظامين القديم والجديد .

اجمالا يمكن القول أن هناك عدة معالم جديدة في النظام السياسي التركي ، يأتي في مقدمتها التغير في المعايير والقيم التأسيسية ، فلقد تراجع الطابع المتشدد للمذهب الكمالي في الدولة الى حد واضح، وتم تعديل أواعادة صياغة المبدأين الرئيسيين الاوهما القومية والعلمانية بشكل او بأخر، فضلا عن استمرار خطوات التحول نحو نموذج معدل للنظام السياسي بوتيرة اسرع ، فعلى صعيد المعايير الايدولوجية للدولة ، يلاحظ تعديل المفهوم القومي بشكل غير مباشر عن طريق تعديل مفهوم المواطنة في المادة – ١٠- من الدستور النافذ ، تحت بند المساواة أمام القانون، جاء فيه: "كل الأفراد متساوون أمام القانون، بغض النظر عن اللغة والعرق واللون والجنس والمعتقد السياسي والفلسفي والديني والطائفي"[٢٠] ، كما ان هنالك مطالبات ضمن لجنة التسوية لإعداد دستور جديد – تم تشكيلها في ١٩ أكتوبر عام ٢٠١١- تدعو الى تغيير تعريف الموطنة بتركيا لجعل هذا المفهوم يستوعب التعددية الثقافية والعرقية في المجتمع التركي، اما مبدأ العلمانية فقد اخذ يتبلور بصيغة محدثة توصف ب "المركب العلماني / الاسلامي"[٢١]، وجرى تقليص البنية المؤسسية للعلمانية في الدولة ، وذلك من خلال تحديد واعادة هيكلة ادوار الجيش والقضاء- لاسيما المحكمة الدستورية- بوصفهما عمادا المؤسسة العلمانية في تركيا ، فقد قلصت التعديلات الدستورية من سلطة المؤسسة العسكرية ودورها السياسي ، وتم اعادة تنظيم السلطة القضائية تحت غطاء جعلها اكثر انسجاما مع المعايير الديمقراطية بينما كان احد الاسباب الاساسية هو تجريد

المؤسسة العسكرية من الحصانة القضائية، بالمقابل عززت التعديلات دورالحكومة في مؤسسة القضاء، كل ما تقدم ادى الى تغيير لصالح تعزيز الطابع المدني الديمقراطي للحكم [٢٢].

بالتساوق مع ما تقدم فقد طالت التغييرات هيكل النظام السياسي وان بشكل محدود لكنه مهم ويلمح الى تغيير اوسع يطرح الان في لجنة التسوية لاعداد الدستور الجديد – سابقة الذكر- ، ونعني بذلك الانتقال الى طراز " البرلمانية الفايمارية او الديغولية" وهي الانظمة البرلمانية التي يهمن فيها رئيس الدولة [٢٣] ، هذا على اقل تقدير ، بينما هناك اقتراح بالانتقال الى النظام الرئاسي على الطراز الامريكي [٢٤] ، فقد جرى تعديل المادة "١٠١" الخاصة برئيس الجمهورية وذلك بجعل الرئيس ينتخب بالاقتراع الشعبي المباشر من بين اعضاء الجمعية الوطنية التركية .... او من بين المواطنين الاتراك العاديين الذين تتوفر فيهم متطلبات النيابة ،كما تم زيادة فترة ولاية رئيس الجمهورية من سبعة سنوات غير قابلة للتجديد الى فترة خمسة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، اي السماح للرئيس بفترة عشر سنوات، بالمقابل جرى تعديل المادة – ٧٧ بتقليص مدة الجمعية الوطنية من خمس سنوات الى اربع سنوات، وهو ما يعني اعطاء ارجحية وثقل اكبر للرئيس او السلطة التنفيذية في النظام السياسي التركي.[٢٥]

ثانيا: العوامل الاساسية المؤثرة في النظام السياسي التركي (المركب القلق) :

أ – العلاقات المدنية – العسكرية:

احتدم الجدل النظري حول حدود الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية على الصعيد المجتمعي عموما، والسياسي خصوصا، لاسيما في دول العالم الثالث، فتعددت اتجاهات الدراسة النظرية في مقاربة هذا الموضوع، ولعل من ابرزهذه الاتجاهات ما عرف بمقاربة العلاقات المدنية – العسكرية، وهي مقاربة تركز على طبيعة العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين وسلطته العسكرية، وقد عرفت تلك العلاقة بأنها "منظومة التفاعلات المؤسسية بين المؤسسات السياسية المدنية والمؤسسات العسكرية في النظام السياسي، والتي من المفترض ان تنطوي على فصل واضح لادوار ومجالات عمل وسلطات وواجبات الطرفين استنادا الى قواعد دستورية " [٢٦]، وقد تعددت اسباب ونماذج التدخل العسكري في الحقل السياسي ، فقد لوحظ ارتفاع معدل تدخل العسكريين فى الحياة السياسية لاسيما في الدول التي تتسم

بعدم الاستقرار السياسى أو ضعف الفاعلية الداخلية، أو في حال اقتضت الحاجة الى مساندة الجيش فى إدارة البلاد وفرض النظام، وهو ما نعتبره من الاسباب المهمة فيما يخص بحثنا ، اما نماذج التدخل العسكري فهي عديدة نذكر من بينها تصنيف" نورد لينجز" الذي اعتمد على معيار طبيعة تدخل الضباط في الشأن السياسي، والذي يشمل ثلاثة نماذج هي (الوسطاء، الحراس، الحكام)، ان أنموذجي— الوسطاء والحراس – يمثلان في العديد من خصائصهما المتماثلة انموذجاً مشتركا يعتبر اصحابه انه "مدني التوجه"، وهو حارس للنظام والاستقرار ومصالح المجتمع، لذا فأنه يقف بوجه أي شكل من أشكال التغيير، ويستخدم كل الوسائل لتحقيق ذلك ، سواءا من خلال قمع القوى الاجتماعية التي تسعى للتغيير، والضغط على الحكومة المدنية، والتدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات، أوالتهديد بالانقلاب ، واللجوء إليه اذا تطلب الامر، دون ان يعني ذلك الاستمرار والتمسك بالحكم ، عكس الانموذج الحاكم الذي يسعى للبقاء في الحكم وتأسيس سلطته خاصة . [٢٧]

في هذا المضمار برزت تركيا الحديثة كأنموذج لاتساع دور المؤسسة العسكرية وتدخله في الحقل السياسي واجهزة الدولة والحياة العامة، ويعزى ذلك لاسباب متعددة ، تعود بعضها الى التقاليد التاريخية للحكم في تركيا، فقد كان النظام السياسي العثماني ((ذا طبيعة متشابكة ومتداخلة تظهر في مظهرين : الاول ، كان يعد حكما" عسكريا" مباشرا" ، والثاني، حكما" غير مباشر، وذلك من خلال الاندماج الكلي بين الاجهزة المدنية والعسكرية ضمن ما كان يطلق عليه بالديوان الهمايوني))[٢٨]، اما على صعيد الدولة التركية الحديثة فقد قاد الجيش حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال ضد جيوش الاحتلال "١٩٢٠-١٩٢٢"، وقد احدث ذلك مزجا قويا بين الدورين السياسي والعسكري، فنقل الجيش قادته "مصطفى كمال ومجموعته" الى سدة الحكم، وأصبح الجيش بذلك عضوا متميزا في مؤسسة النظام، ولعل العامل التاريخي يرتبط او ربما اسس للعامل الشخصي، حيث ان السمة العسكرية تمثل احد ابرز سمات الشخصية التركية[٢٩]، ذلك ان الإنسان التركي -وفقا لاغلب المؤرخين- ذو عقلية ونفسية عسكرية، فالمواطن التركي — مثلا – عندما يتودد لابنه الصغير ويمدحه يقول "ابني سيكبر ويصبح باشا " أي جنرالا.[٣٠]

اضافة لما تقدم واتساقا معه فقد استمد الجيش دوره في النظام السياسي من خلال المحتوى الايدولوجي للدولة التركية الحديثة ، اي المبادئ الاتاتوركية التي تبلورت في تشكل البعد العقائدي للجيش بما يفيد حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزا له [٣١] ، بكلمة اخرى تكريس اتاتورك او الاتاتوركية لدور الجيش كحارس للنظام الجديد .

لذا فأن اتاتورك وبغية تنفيذ مشروعه التحديثي ، اتبع استراتيجية مزدوجة ، تعمل على بناء نظام سياسي يتوافق مع الدولة الحديثة من جهة ، ومن جهة اخرى الحفاظ على دور الجيش كقوة داعمة للنظام من خلال ابعاد الجيش عن الحياة السياسية للمحافظة على سمته المهنية وصيانة تماسكه من التشرذم في ظل تجاذبات الحياة الحزبية خصوصا والسياسية عموما [٣٢] ، وهو ما تجسد في المادة "٢٣" في الدستور التركي لعام ١٩٢٤ التي نصت على تحييد دور المؤسسة العسكرية وابعادها عن الحياة السياسية ، بالمقابل اعتمد اتاتورك على دور حزب الشعب الجمهوري واجهزته في تحقيق برنامجه في تحديث تركيا[٣٣]، الا ان هذا المنحى تغير في ظل معطيات مرحلة التعددية الحزبية ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وانتهاء نظام حكم الحزب الواحد ، فقد شهدت مدة حكم (عدنان مندريس ١٩٥٠-١٩٦٠)، تغييرا في مجال السياسة الاقتصادية، مما أخل بمبدأ الدولتية، وتبني اتجاهات سياسية اضعفت مبدأ العلمانية – من وجهة نظر العقيدة الاتاتوركية للعسكر-، كما كان من نتائج التحول الديمقراطي محاولة أخضاع السلطة المدنية للمؤسسة العسكرية ، مما ادى الى تأزم علاقة العسكريين بالمدنيين، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأن مشاركة الجيش التركي الفعلية في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، في ظل مبدأ ترومان – الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الامريكية - ، قد اكسب الجيش التركي قوة تعززت بعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي "NETO"عام ١٩٥٢، كل ذلك اسهم في اعادة الجيش الى الساحة السياسية التركية بحضور أكبر، تساوق ما تقدم مع وقوع البلاد في مراحل من الصراعات الحزبية والفوضى والاضطراب انعكست سلبا على أستقرار تركيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، فضلا عن الدعم الذي يحظى به الجنرالات الاتراك من كبار رجال الاعمال ووسائل الاعلام الكبيرة ذات المصالح المتشابكة مع المؤسسة العسكرية ذات الثقل الاقتصادي بحكم الموازنات الكبيرة المخصصة له ، ليفتح الباب

امام مرحلة جديدة في السياسة التركية من الانقلابات العسكرية المباشرة وغير المباشرة – بمعدل عشر سنوات تقريبا بين كل انقلاب –، كانت الثلاث الاولى انقلابات مباشرة " ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠ "، في حين وصفت عملية التغيير السياسي الاخيرلعام "١٩٩٧" وتحت ضغط الجيش بأنه انقلاب غير مباشر [٣٤] ، وهي انقلابات ارتبطت فضلا عن ماتقدم بابعاد اقليمية كتأثير المد الناصري مطلع الستينيات ، وتطورات القضية الفلسطينية منذ بداية السبعينيات ، والحرب العراقية الايرانية والاحتلال السوفيتي لافغانستان مقتبل الثمانينيات، وكان ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي[٣٥] ، بكلمة اخرى فأن حضور تركيا كجزء مهم في سياسة الاحلاف الغربية ادى الى تقوية وتوسيع دورالمؤسسة العسكرية ،اجمالا فقد كانت اهم نتائج تلك الانقلابات في ما يخصنا هو اضفاء الشرعية الدستورية والقانونية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا.

الا ان المعطيات السابقة اخذت بالتغير في ظل الوضع الدولي الجديد بعد انهيار نظام القطبية الثنائية مطلع التسعينات ، والذي افرز تطورات منها تراجع الاهمية الاستراتيجية لتركيا من زاوية المصالح الغربية ، وبروز مفردات جديدة في الواقع الدولي الجديد تركز على التعددية والحريات حقوق الانسان ، فضلا عن تداعيات الواقع الداخلي المتأزم تركيا على مختلف الاصعدة في ظل الحكومات الائتلافية الضعيفة ، وهو ما انعكس على التوجهات السياسية الداخلية ، لا سيما في ظل طموح تركيا بالانضمام الى الاتحاد الاوربي بأعتباره مطلبا اتاتوركيا بالاساس ، ومطلبا للنخب العلمانية ، وعموم الشعب لتحقيق الرفاه والاستقرار والتقدم ، هذا التوجه الذي اصطدم بمتطلبات برنامج الاصلاح الاوربي والمتمثلة في اعادة تنظيم الاسس الدستورية للنظام السياسي وفقا للمعايير الديمقراطية ، مما يقتضي قيام تركيا بأصلاحات على مختلف الاصعدة تعزز من الطابع المدني التعددي للحكم ، فكانت تلك المتطلبات بمثابة حصان طروادة الذي حققت من خلاله النخبة السياسية الحاكمة — حزب العدالة والتنمية — خطوات متقدمة على صعيد اعادة تنظيم دور المؤسسة العسكرية عبر حزمة من الاصلاحات الدستورية ادت الى ابعاد الجيش بنسبة كبيرة عن الحياة السياسية وسلطته على الدولة والقضاء ، وتقبل الجنرالات الواقع الجديد بشكل او باخر نظرا لتغير المعطيات

الخارجية والداخلية التي كانت تدعم ادوارهم السابقة [٣٦] ، الا ان هذه التطورات لم تلغي طبيعة المركب او التوافق القلق للعلاقة المدنية – العسكرية ، حيث يرتبط دور الجيش بجملة من العوامل والقوى الاخرى المؤثرة في السياسة التركية داخليا وخارجيا .

ب – علاقة الدين بالدولة : تعد العلاقة بين المجال الديني والمجال السياسي احدى القضايا المحورية في منطق الدولة الحديثة ، هذه الدولة التي نشأت في سياق التاريخ الاوربي وفي اطار الفكر الليبرالي الذي رفض مبدأ الحكم المقدس ، وتبنى منطق تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة على اساس الفصل بين الحقلين في اطار دولة مدنية – علمانية ، الا ان هذا الفصل او العلاقة او السمة العلمانية لم تصل الى مستوى الفصل الكامل بين الدين والدولة او الدين والسياسة كما يروج نظريا، اجمالا فقد شهد التاريخ المعاصر للدولة نموذجين اساسيين للعلاقة بين الدين والدولة احدهما ليبرالي يفسح المجال للتدين الشخصي ويقلص نطاقه في اطار المجال العام – المجتمع السياسي – ، وثانيهما ينفي الدين تماما وهو المثال الشيوعي ، في حين وجد نموذج محدود للدولة الدينية ، ويمكن تقسيم ماتقدم الى اربع نماذج فرعية اساسية وهي :- [٣٧]

اولا : نموذج الانفصال التام : يقوم هذا النظام على اساس الانفصال التام بين الدين والدولة، فالدولة هنا لا تفضل أى دين، ولا تضع أى قوانين لصالح جماعة دينية بعينها، ومن الأمثلة المعروفة على هذا النظام فرنسا والولايات المتحدة، مع بعض الاختلافات بين النظامين الفرنسي و الامريكي على صعيد المبادئ القانونية ، وهو اختلاف ناشئ عن تطبيق النموذجين فى المسار التاريخى ، فالعلمانية الأمريكية يمكن أن ترتبط بحرية العقيدة والتنوع والاختلاف، وتسير فى اتجاه الاعتراف بمساهمة الجمعيات الدينية فى المجتمع الأمريكى ، وتسمح لها بالازدهار فى المجتمع، بينما العلمانية الفرنسية تترجم كأداة لدولة قائمة قانونيًا على المذهب الجمهورى الفرنسى، الذي تتدخل فيه الدولة مباشرة في هيكلية التدين– وتسعى إلى إنشاء هذه الهيكلية في حال غيابها– من أجل تعيين مساحات محددة للممارسة الدينية .

ثانيا : نموذج الانفصال الدستورى مع تنظيم خاص : يعتمد هذا النموذج على المزج بين مبدأين يقوم الاول على انفصال قانونى لشؤون دين الدولة ، ويستند الثاني إلى مبدأ "التعددية الفئوية" اي الاعتراف بامتيازات لديانات معينة ، ووضع بعض الترتيبات القانونية الخاصة بذلك، ومثال ذلك ايطاليا واسبانيا والمانيا ، حيث وجدت في ايطاليا واسبانيا نظم الاتفاقيات

البابوية (وهى اتفاقيات كانت توضع بين البابا وبين الملك أو الحكومة المدنية لتنظيم شئون الكنيسة) مع وجود ترتيبات خاصة تصبح جزءًا من النظام القانونى، اما ألمانيا وبالرغم من عدم وجود اتفاقية بابوية فيها يلاحظ ان الكنائس الكاثوليكة والبروتستانتية تحضى بامتيازات عديدة على أساس ما لها من منزلة رفيعة.

ثالثا : نموذج دولة الكنيسة العامة : وهو نموذج يوجد في الدول التي تعترف بأن للكنائس حقوق خاصة وثابتة يحكمها القانون والعرف رغم أن مصدر التشريع لم يعد دينياً ، كما في اليونان والدنمارك والنرويج وأرمينيا والأرجنتين ، ويتضمن هذا النموذج عدة أشكال من العلاقة بين الدولة والدين بناءا على مسارات مختلفة نحو الحداثة والعلمانية.

رابعا: نموذج الدولة الدينية وهو نموذج يوجد في الدول التي تعرف نفسها بوصفها دولة دينية، حيث يكون الدين جزئيا أو كلياَ، مصدرا للتشريع، ومن امثلتها،البحرين،عمان جزئيا ، السعودية، وإيران كليا، وفى هذه الحالة فإن الإسلام والنصوص الدينية تشكل المصدر الرئيسى فى وضع القانون .

خلاصة ما تقدم ان التجارب العَلمانية المعاصرة قد حدّدت للتدين مساحات مختلفة مرتبطة بتاريخ شعوبها وظروفها الخاصة، ولا يوجد فصل صارم بين الدين والدولة .

يمكن تلمس جذور العلمانية في تركيا منذ عهد التحديث والاصلاحات والتنظيمات في القرن التاسع عشر ، الا ان البداية الفعلية للعلمنة في تركيا كانت مع حرب الاستقلال "١٩١٩-١٩٢٢" ، فعلى الرغم من ان اتاتورك نجح في توضيف العامل الديني في تلك الحرب كمصدر للتعبئة وعاملا للتوحيد ، الا ان الخسارة المؤلمة للامبراطورية في البلقان والمشرق العربي ، جعلت اتاتورك يعيش هاجس تعرض الاراضي المحررة في الاناضول الى مزيد من التفكك على اسس اثنية ، وهو الهاجس الذي لايزال يراود عقلية النخبة الكمالية ، وربما اغلب النخب الحاكمة المتعاقبة كما يبدو حتى اليوم .[٣٨]

مهما يكن من أمر فقد أدت حرب الاستقلال الى انحلال الامبراطورية العثمانية متعددة الاثنيات وتفككها الى عدد من الدول القومية على الطراز الاوربي كانت الجمهورية التركية احدى تلك الدول، لذا فقد اعتقد اتاتورك ان تركيا وبعد فقدان جميع مالديها أمست بحاجة الى تطوير قومية علمانية ودولانية، وان تحول تركيا من دولة "اسلامية" الى جمهورية

علمانية ضروري لعملية التحديث ، اجمالا ودون الدخول في التفاصيل التاريخية حول مراسيم اتاتورك واجراءاته لتكريس العلمانية لاسيما خلال العقد الاول من الجمهورية ، فقد ادرج مبدأ "اللائيكية" في الدستور التركي عام "١٩٣٧" ، واصبحت تركيا منذ ذلك الحين الدولة المسلمة الوحيدة التي لاينص دستورها على ان الاسلام دين الدولة – حيث أزيلت هذه الفقرة عام ١٩٢٨– ، بينما ينص على ان العلمانية هي احدى اسس الدولة ومبادئ الحكم.[٣٩]

تعد العقيدة " اللائيكية" احدى نماذج العلمانية التي تبنتها فرنسا دستوريا بشكل اساسي ، وقد كانت فلسفة التنوير الفرنسي–لاسباب متعددة– المصدرالاهم الذي استمدت منه الاتجاهات الاصلاحية العثمانية ثم الاتاتوركية العديد من مفاهيمها التحديثية وفلسفتها السياسية ، ويشير هذا المصطلح " اللائيكية " في الاطار العام الى مفهوم يتضمن جانبين الاول مؤسسي ويعني فصل مؤسسي صارم بين الدين والدولة ، اي بين السلطة السياسية والدينية ، وفقا لذلك ، وعكس اغلب نماذج العلمانية ، فأن الدولة تبقى بمنأى تماما عن كل الامور الدينية ، وان الدين يبقى في اطار الفضاء الفردي اساسا بمنأى عن المجالين الاجتماعي والسياسي ، اما الجانب الاخر من المفهوم فهو قيمي ويعني الحياد تجاه جميع الاديان ، وينظر له كشرط مسبق لحماية حريات الدين والضمير ، وضمان مكانة متساوية للرؤى والعقائد الدينية والسياسية والفلسفية. [٤٠]

قد يتناقض بعضا مما تقدم مع ما تطرقنا له بصددالعلمانية الفرنسية في موقع سابق، ولترابط ذلك مع موضوعنا ، فلابد من الاشارة الى ان ذلك النمط من الممارسة قد تحول تدريجيا في التجربة الفرنسية مطلع القرن العشرين من التطرف العقائدي –اليعقوبي– المسمى "لايسيتى الكفاح" ، الى نموذج اكثر مرونة سمي"لايسيتى التعايش" ، الذي تطور بدوره لاحقا الى نموذج من التسامح الديمقراطي بين الكنيسة والدولة عرف ب"لايسيتى التسامح" [٤١]، وهو سياق يجد جوانب من التشابه في بعض المسارات مع التجربة التركية العلمانية ، فقد اتبع الكماليين سياسة متطرفة ازاء القطاع الديني في المرحلة الاولى للدولة/ مرحلة الحزب الواحد ، حيث تصاعدت حركة الرفض لعلمانية اتاتورك منذ حركة ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران النقشبندي ، اعقبه اتجاه النظام الى نمط من التعايش النسبي أو الميل للتكيف مع الدين في الحقبة الثانية مابعد الحرب العالمية الثانية / مرحلة التعددية الحزبية ، ليصل هذا المسار الى

مرحلة التسامح والقبول الرسمي في العقد الاخير/ مرحلة التعددية السياسية ، بالمقابل وجدت ثلاثة اجيال من الحركة الاسلامية التركية مواكبة للمراحل السابقة ،الجيل الاول / التقليدي ، ثم الجيل الثاني / حركة المللي جورش "الرؤية الوطنية"، اعقبه الجيل الثالث وهو جيل يمثل ما اطلق عليه"الاسلام المدني" ، وهو ماسيرد الحديث عنه لاحقا.

ان ماتقدم يحيلنا الى ملاحظة ظاهرتين هامتين في هذا السياق ، هما "الاسلمة" و"تسييس الاسلام"، حيث ارتبطت الظاهرتان في التجربة التركية بعلاقة تبادلية ، تعزز بعضها البعض الاخر ، فمن المثير للاهتمام ان تسييس الدين في تركيا حدث على مستويين متوازيين وبأهداف متعارضة جزئيا ، فمن جهة كان هناك تسييس "من الاعلى" اي من قبل الدولة، بمعنى تعهد الدولة بأدارة وتمويل المؤسسة الدينية أو تأميم الدين، ومن ناحية اخرى هناك تسييس "من الاسفل" اي من قبل جزء من الاحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية ذات المصالح الخاصة ، فنموذج الكمالية العلمانية — اللائيكية – ، في الوقت الذي كان يعد تسييسا "من الاعلى" ، قد سهل بدون قصد تسييس الدين "من الاسفل "، ذلك ان اغلب الاطراف المذكورة سابقا والتي عملت على المستوى الاخير، لم يكن هدفها المباشر تحويل تركيا الى دولة اسلامية ، قدر ماكان الهدف هو كسر احتكار الكمالية لسلطة تفسير وتأويل الاسلام ، والاستفادة من المشاعر المعادية للغرب ، وكسب اصوات الناخبين الاكراد ، وأنهاء القيود المفروضة على الحرية الدينية .[٤٢]

بناءا على ماتقدم ينقسم "الاسلام التركي" الى اربعة اتجاهات اساسية ، متعارضة احيانا، ومتقاطعة احيانا اخرى ، وهي "الاسلام الرسمي" ، و"الاسلام الشعبي" او التقليدي ، والاسلام الاصولي، والاسلام المدني ، ولكل من هذه الانماط اطرها التنظيمية واوضاعها الخاصة ، اما على صعيد توجهاتها ، فأن "الاسلام الرسمي" يدعم تحديث الدولة والمجتمع ، والحفاظ على النظام الجمهوري العلماني ، ووحدة وسلامة البلاد ، في حين يهدف "الاسلام الشعبي" الى الحفاظ على الايمان والهوية الدينية ، بينما يعد " الاسلام الاصولي" مقدمة للدولة الاسلامية ويهدف الى اخضاع السياسة والاقتصاد والمجتمع الى قواعد القران والشريعة وفقا لمنظورهم الخاص ، الا ان احجام هذه الاتجاهات في المجتمع التركي لازالت متفاوتة على الرغم من ان الاتجاه الاصولي يأتي في المرتبة الاخيرة كمياً ، وهو ماقد لايعكس المعيار النوعي

بشكل دقيق[٤٣]،كما ان مركباً اسلاميا حداثوياً اخذ بالتشكل والتصاعد في العقد الاخير على حساب التوجهات الاخرى اسلامياً وسياسياً واتخذ الطابع المدني سيرد الحديث عنه.

المبحث الثاني:الاحزاب والاستقرار في تركيا(القضايا الصراعية، الانقسامات، التوجهات)

في سياق الموجة الثالثة للديمقراطية ، شهد عدد كبير من دول العالم عملية الانتقال الى الانظمة الديمقراطية ، لكن في اعقاب ذلك اصبحت القضية الاكثر اهمية هي قضية استدامة او تثبيت الديمقراطية اي الاستقرار والتماسك الديمقراطي، في خضم تلك المرحلة اي عقد التسعينات من القرن الماضي كانت تركيا – التي نتنتمي تقنياً الى الموجة الثانية من الديمقراطية – بعيدة جدا حتى عن مناقشة ترسيخ الديمقراطية ، الا ان هذا المنحى سرعان ما تغيير ، فقد شهدت تركيا فترة مكثفة من الحراك الحزبي و التغيير السياسي منذ العام/ ٢٠٠٢، وهي المرحلة الهامة التي سيركز عليها هذا المبحث .

المطلب الاول : التقاليد الحزبية التركية و المؤشرات الجديدة :

تعد الانتخابات التشريعية التركية لعام ٢٠٠٢ معلما مهما في التاريخ السياسي التركي، ذلك ان المشهد السياسي أعيد تعريفه منذ ذلك اليوم فصاعدا، فلم يقتصر ذلك العام على فوز الحزب السياسي ذا الاصل الاسلامي فوزا ساحقا وتشكيل حكومة حزب واحد هي الاولى من نوعها منذ ١٩٨٧، والتي استمرت حتى اليوم في سابقة اولى، ولكن ايضا شهدت تلك الانتخابات ابعاد كل الاحزاب السياسية الراسخة عن البرلمان بأستثناء حزب الشعب الجمهوري "CHP"، في سياق ذلك واجهت تركيا عدت تطورات هامة فيما يتعلق بالدمقرطة وعلى مختلف المستويات والاتجاهات .

اما على صعيد النظام الحزبي فقد شهد تطورات مختلفة ، ففي هذه المرحلة شهدت عملية التجزؤ في النظام الحزبي التركي تقلصا الى الحد الذي اصبح فيه مركز اليمين يمثله حزب العدالة والتنمية "AKP" ، ومركز اليسار يمثله حزب الشعب الحمهوري "CHP"، والقومية التركية – الاثنية– يمثلها حزب العمل القومي "MHP"، ويمثل حزب السلام والديمقراطية "BDP" القومية الكردية ، لكن بالرغم من تبلور مواقف و منظورات الاحزاب السياسية الرئيسية التي تجعل النظام الحزبي يقلص تجزئه ، فقد ارتفع بالمقابل مستوى الاستقطاب السياسي ، فقد اصبح من الممكن تعريف الاحزاب السياسية الرئيسية بالاشارة فقط الى

جماعات اجتماعية محددة تمثلها ، والقضايا المحددة التي تعنيها ، ومنذ الانتخابات التشريعية لعام -٢٠٠٧ فقد اصبحت هذه الاحزاب الاربعة ممثلة في البرلمان [٤٤]، وكذا في برلمان /٢٠١١- باستثناء الطرف الكردي الذي مثله بشكل غير مباشر عدد من النواب المستقلين في برلمان/٢٠١١- ، ومع ذلك يلاحظ ان هذه الاحزاب الاربعة التي اضحت تمثل النظام الحزبي قد اخفقت في بعض جوانب قيادة عملية ترسيخ الديمقراطية وبالتالي الاستدامة والتثبيت والاستقرار ، بينما استطاعت من تحقيق تقدم في جوانب اخرى ، وهو المسار والمخاض الانتقالي الذي يقتضي منا قبل الولوج في تطوراته العودة سريعا الى مبانيه السابقة ، فقد شهدت تركيا العديد من النظم الحزبية المختلفة منذ ازالة نظام الحزب الواحد رسميا عام ١٩٤٦،فقد شاركت ثلاثة احزاب فقط في انتخابات ١٩٥٠، حيث صنف دفرجيه النظام التركي انذاك بنظام الحزبين استنادا الى نتائج تلك الانتخابات التي افرزت حزبين رئيسيين فقط هما الحزب الديمقراطي "DP"، وحزب الشعب الجمهوري"CHP" [٤٥] ، كما شهد عقد السبعينات من القرن الماضي فترة قصيرة من نظام الحزبين ، بينما بلغ عدد الاحزاب في انتخابات عام ١٩٩٠ عشرين حزبا ، ومع ذلك فأن نفس الايدولوجيات هيمنت على الطيف السياسي لفترة طويلة ، الا ان التغيير السياسي الاكثر دراماتيكية فيما يتعلق بعدد الاحزاب قد حدث عام /٢٠٠٢،فلم يتمكن سوى حزبين من اجتياز العتبة الانتخابية كما ذكرنا سابقا، وفي انتخابات عام /٢٠٠٧أضيف اليهما حزبا ثالثا بحجم أصغر ، وكذا في انتخابات /٢٠١١. [٤٦]

ان المؤشر الكمي يظل قاصرا في دراسة الاحزاب السياسية بمنأى عن العامل الايدولوجي ، وكما مر ذكره فأن الايدلوجيات الحزبية الاساسية ظلت ممثلة في السياسة التركية طيلة عقود من التجربة التعددية بأعتبارها تقاليد سياسية ، ويمكن تقسيمها الى اربعة اتجاهات/تقاليد رئيسية هي :[٤٧]

أ- الاتجاه الكمالي الذي يتمثل في حزب الشعب الجمهوري "CHP" ، وهو الحزب السياسي الاقدم في تركيا.

ب- الاتجاه القومي وهو ممثل حاليا بواسطة حزب الحركة القومية "MHP"

ت- أتجاه الجناح اليميني المعتدل او يمين الوسط الذي خسر ممثلوه التقليديون سلطتهم ، ويهيمن على معظمه حاليا الحزب الحاكم – حزب العدالة والتنمية- "AKP".

ث- الاتجاه الاسلامي الذي يمثله غالبا حزب السعادة ،وتعود اليه جذور حزب العدالة والتنمية.

وهناك اتجاه جديد نسبيا في السياسة التركية قياسا بهذه الاتجاهات التاريخية ، الاانه اصبح فاعلا منذ التسعينات من القرن الماضي ، وهو اتجاه تمثيل الهوية الكردية من قبل احزاب كردية تعرضت للحضر مرارا، وهو اتجاه مؤثر لايمكن اغفاله في السياسة التركية .

ومن بين الاحزاب الرئيسية الاربعة السابقة يدعي حزب الشعب الجمهوري نفسه كيسار معتدل ، أو بكلمة اخرى ديمقراطي اجتماعي، في حين يصف الاخرون أنفسهم كأحزاب الجناح اليميني.

لذا سنبدأ من اليسار ، فقد تأسس حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٣من قبل مؤسس الجمهورية مصطفى كمال اتاتورك ، قبل عشرين يوما فقط من التأسيس الرسمي للجمهورية التركية، ومنذ ذلك الحين يعد واحدا من الاحزاب الرئيسية في السياسة التركية ، والذي يعتنق العقيدة الكمالية، ويدعم دور الجيش في الحفاظ على المبادئ التأسيسية للدولة، وقد تعرض هذا الحزب لتحديات عديدة على مسار تاريخه لاسيما بعد انتهاء حقبة الحزب الواحد، نتيجة الانقسامات والانشقاقات، ثم الحظر الذي تعرض له بعد انقلاب عام ١٩٨٠ مع بقية الاحزاب السياسية، مما ادى الى تراجع موقعه السابق، بل الى تفكك اليسار عموما، رغم تشكيل الحزب حكومات ائتلافية لفترات محدودة " بولنت اجاويد /١٩٧٤-١٩٧٧-١٩٧٨"، لكن الحزب بقي يمثل الرمز المركزي للأتجاه الكمالي، مع تبنى توجهات مستحدثة لاسيما في مجال الحقوق والحريات من خلال الدعوة الى اعطاء المزيد من الديمقراطية للاكراد بما لايتعارض مع العقيدة الاتاتوركية، كذلك فأن الحزب اصبح يعاني في العقد الاخير من صراع داخلي بين تيارين احدهما يمثل الحرس القديم والاخر يمثل الحرس الجديد الذي يدعو الى التحرر من الارث الايديولوجي والتحول الى حزب ذي طابع يساري مستقل ، رغم ذلك استطاع الحزب من تعزيز مواقعه في الحياة السياسية منذ الانتخابات التشريعية لعام /٢٠٠٢وحاز على المرتبة الثانية التي حافظ عليها حتى اليوم ، حيث حصل على مايقارب

من ٢٦% من الاصوات في انتخابات /٢٠١١، الا ان دوره لايزال مقتصرا على دور حزب المعارضة الرئيسي.[٤٨]

الاتجاه الاخر هوالجناح اليميني المعتدل ، او جناح يمين – الوسط الذي برز بشكل فاعل حالما الغي نظام الحزب الواحد ، وسيطر على أغلب مرحلة التعددية الحزبية ، لاسيما حكومات الحزب المفرد ، فقد تأسس الحزب الديمقراطي"DP" عام" ١٩٤٦" الذي يعد مصدر الجناح اليميني المعتدل ، واثر فوزه في الانتخابات استطاع تشكيل الحكومة عام " ١٩٥٠" لمدة عشر سنوات برئاسة عدنان مندريس حتى اطيح بها في انقلاب عام "١٩٦٠"، رفض الحزب سيطرة الدولة — الدولانية- ودعا الى حرية اقتصادية اكبر مما اكسبه دعم البرجوازية التركية ، فضلا عن ذلك اكد برنامجه على اهمية العامل الديني وقيم المجتمع الريفي ، وكانت تلك التوجهات وراء اسقاط الجيش لهذا العهد [٤٩] ، حيث فقد هذا الجناح قوته طيلة العقدين اللاحقين ، ليستعيد موقعه في المرحلة التي اعقبت انقلاب عام "١٩٨٠" على يد حزبي الوطن الام "تأسس ١٩٨٣"والطريق القويم "تأسس ١٩٨٣" اللذان يعدان من احزاب يمين — الوسط ، فقد تولى تورغت اوزال — مؤسس وزعيم الوطن الام وذي الميول الدينية – رئاسة الوزراء للفترة ١٩٨٣- ١٩٨٩، ثم رئاسة الجمهورية حتى وفاته عام ١٩٩٣، وكانت من اهم انجازاته تحرير الاقتصاد واضعاف قبضة الدولة الكمالية على الحياة العامة ، واعادة الاعتبار بشكل غير مباشر الى الدين ودوره الاجتماعي ، فقد كان اوزال يجمع بين الطابع المحافظ وبين الانفتاح على الغرب — الاتحاد الاوربي وحلف الناتو- ، اخذ هذا الجناح يفقد شعبيته منذ نهاية التسعينات لاسباب عديدة منها صراعاته البينية، و فقدانه عددا من زعاماته البارزة ،لذا فأن هذا الجناح لايمتلك اليوم حزبا قويا ، لكن بعض المحللين السياسيين يعتقدون ان الحزب الحاكم — العدالة والتنمية- يهيمن الان على هذا الاتجاه [٥٠]. الا ان هذا الحزب انبثق عقائديا من رحم الاتجاه الاسلامي لذا سنتناوله ضمن ذلك الاطار .

الاتجاه الثالث في السياسة التركية هو الاتجاه القومي الذي يمثله اليوم حزب الحركة القومية "MHP" ، وهو حزب يميني متشدد ، تأسس عام ١٩٦٩على يد الضابط التركي / الكولونيل المتقاعد "ألب ارسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية عام ١٩٦٠،أتخذ الحزب الهيكلية المتبعة في التنظيمات شبه العسكرية ، ونسبت اليه موجة العنف التي انتشرت

في السبعينات من القرن الماضي ، حضر الحزب بعد انقلاب ١٩٨٠ ، وادين رئيس الحزب مع اخرين في عمليات اغتيال لعدد من الشخصيات العامة خلال تلك المرحلة، وفي عام ١٩٩٥ سمح ل- تركش- بأعادة تأسيس الحزب الذي اخفق في الانتخابات العامة انذاك ، اعقبه وفاة زعيمه عام ١٩٩٧، ليخلفه في قيادة الحزب د.دولت بهجلي ، حيث حصل الحزب على المرتبة الثانية في انتخابات ١٩٩٩، على الرغم من الصراع الداخلي بين قائد الحزب وبين ابن مؤسسه" Tugrul Turkes".

استطاعت القيادة الجديدة للحزب من وضع تعريف مختلف عن القادة السابقين، ورسمت خطا سياسيا جديدا، حيث حقق الحزب نتائج ملحوظة في انتخابات ٢٠٠٧ و٢٠١١ كما سبق ذكره ، وعلى الرغم من تأييد برنامج الحزب للمطالب الاوربية في الاصلاحات الديمقراطية ، الا انه لايزال متشددا في المفهوم القومي اتجاه الاقليات لاسيما الاكراد ، كما يعارض الغاء عقوبة الاعدام ويدعو لاعدام "عبدالله اوجلان".(٥١)

الاتجاه الرابع في السياسة التركية يمثل التيار الاسلامي ، وهو اتجاه لم يظهر على الساحة السياسة حتى العام ١٩٧٠، على الرغم من بروز التأثير الاسلامي غير المباشر منذ بدء مرحلة التعددية الحزبية ، فقد كان حزب النظام الوطني الذي اسسه ذلك العام نجم الدين اربكان - العضو في الطريقة النقشبندية- هو الحزب الاول والرئيسي في هذا الاتجاه الذي حظر بعد عام وتغير اسمه الى حزب الخلاص الوطني لمعاودة نشاطه ، ثم تعرض للحظر مع بقية الاحزاب بعد انقلاب ١٩٨٠، استندت تلك الاحزاب الاسلامية الى رؤية اربكان السياسية والاقتصادية الموسومة ب"المللي جورش/ الرؤية الوطنية" وكان محورها الدولة ، لذا كانت في العديد من جوانبها اقرب الى الاتجاه القومي من الاتجاه اليميني المعتدل ، على اية حال تواصل هذا الاتجاه من خلال حزبي الرفاه ١٩٨٣- ١٩٩٨، و الفضيلة ١٩٩٨- ٢٠٠١، وهي المرحلة التي شهدت صعود وانهيار تجربة حكومة اربكان" ١٩٩٥- ١٩٩٧"نتيجة ضغط الجيش ، مما ادى لاحقا الى تفكك كبير في هذا الاتجاه ، وظهور تيارين احدهما يمثل الجناح التقليدي المحافظ من اتباع ال"ملي جورش" الذين اسسوا حزب السعادة(SP) عام /٢٠٠١ برئاسة رجائي قوطان ،بينما كان اربكان يدير الحزب من خلف الكواليس ، اما التيار الثاني فيمثل الجناح الحداثي الذي يعتقد بأن المللي جورش لم يعد ممكنا

تطبيقها ، وهوجناح منفتح على النخب العلمانية ، مدافعا عن قيم الجمهورية ، بقيادة زعيمين شابين هما رئيس بلدية اسطنبول الطيب أردوغان والاقتصادي عبدالله غول ،اللذان اسسا حزب العدالة والتنمية عام /٢٠٠١، انتقد هؤلاء ماوصفوه بتسلط اربكان ، والخطاب الاسلامي ، واعتبروا ان فشل الرفاه في الحكومة لايعود فقط الى تدخل الجيش ، وانما بسبب رؤية الحزب المغلقة للمجتمع . يرفض حزب العدالة والتنمية وصفه بالاسلامي رغم خلفيته الاسلامية، ولايتبنى برنامجا ل" أسلمة المجتمع"، حيث يأكد زعيمه انه حزب "مسلم ديمقراطي" ، او كما اطلق عليه مؤسسوه "الديمقراطية المحافظة " على غرار الاحزاب المسيحية الديمقراطية ، رغم ذلك يبقى الجدل قائما حول هوية الحزب.(٥٢)

الاتجاه الاخيرفي هذا السياق هو الاحدث نسبياً ، فقد اصبح الاتجاه الكردي فاعلا في السياسة التركية واخذ يحتل جدول الاهتمامات القومية/العليا مطلع التسعينات من القرن الماضي، سيما بعد تصاعد العمل المسلح قبيل ذلك من قبل حزب العمال الكردستاني "PKK"، الا انه وبمنأى عن التوجه الانفصالي العنفي ، وفي اطار الاحزاب السياسية المدنية، يمكن اعتبار الحزب الفعال الاول كردياً على الساحة التركية هو حزب العمل الشعبي "HEP" الذي تأسس عام/ ١٩٩٠ بواسطة مجموعة من السياسيين الذين كانوا اعضاء في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي"SHP" – حزب يساري تأسس /١٩٨٥- ، اعقبه عدد من الاحزاب الكردية الاخرى التي تعرضت جميعها للحظر تباعا من قبل السلطة القضائية ، اجمالا فأن الحزب الذي يمثل اليوم هذا الاتجاه بالوصف السابق هو حزب السلام والديمقراطية "BDP" ، أنشأ هذا الحزب عام /٢٠٠٨ خلفاً لحزب المجتمع الديمقراطي"DTP" الذي اغلقته المحكمة الدستورية بأدعاء اتصاله مع حزب العمال الكردستاني المحظور ، وقد انضم "٢٠" نائبا برلمانياً و"٩٧" رئيس بلدية من حزب المجتمع الديمقراطي الى حزب السلام والديمقراطية انذاك، ، ونتيجة عدم اجتياز هذا الحزب"BDP" للعتبة الانتخابية في الانتخابات البرلمانية لعام/٢٠١١، فقد اشترك الحزب مع كتلة من المستقلين تضم "٣٦" نائباً في البرلمان التركي .(٥٣)

يعرف الحزب نفسه بأنه يساري ، شعبي ، تحرري ، مساواتي ، سلمي يؤمن بالتعددية والمجتمع المتعدد الثقافات، ويتبنى اسلوب الديمقراطية المحلية ، والحكم المحلي الذي

سيقلص وفقا له من الدولة الاستبدادية والبيروقراطية، كما يرفض جميع اشكال التمييز والعنصرية ، ويؤكد الحاجة الملحة لاحلال السلم الاجتماعي، والحل السلمي للقضية الكردية على اساس التعايش الحر في الوطن المشترك ، وضرورة اعادة هيكلة المجالات القانونية والادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الاصلاحات الديمقراطية ، ويرى الحزب ان العلاقة بين الدين والدولة تبنى على اساس مبدأي العلمانية والديمقراطية، ويؤيد الحزب عملية الانضمام الى الاتحاد الاوربي في اطار الاصلاحات المطلوبة .[٥٤]

المطلب الثاني : الظاهرة الحزبية ومؤشر الاستقرار السياسي :

وصفت تركيا في نهاية عهد الحكومة الائتلافية برئاسة بولنت اجاويد/ اليسار الديمقراطي "١٩٩٩-٢٠٠٢ " بأنها اصبحت على حافة الهاوية ، نتيجة الازمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة ، واكدت مراكز الدراسات الغربية ان البديل الوحيد امام تركيا للخلاص من الانهيار يتمثل في تجديد الطبقة السياسية المسيطرة منذ تأسيس الجمهورية ، وهو الخيار الذي تبناه الشعب التركي في الدورات الانتخابية المتعاقبة منذ/ ٢٠٠٢ ، حيث تكرر المشهد نفسه مع تغيرات محددودة ، كما تطرقنا له سابقا .

ان هذا التغيير المحوري يعود من جانب الى اخفاقات الطبقة الحاكمة والاحزاب المهيمنة ،ومن بين عوامل عديدة اشار الباحثون الى ان هزيمة اليمين تعزا الى الفساد السياسي، وتراجع اليسار يعود الى الشيخوخة الفكرية ، ناهيك عن ارتهانهم للمؤسسة العسكرية والادارة الحكومية [٥٥]، اما من الجانب الاخر فقد حدث هذا التغيير بسب توجهات حزب العدالة والتنمية ، وبرنامجه السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وبنيته التكوينية ، فضلا عن اعادة تعريف هويته الفكرية والسياسية ، وعلى خلاف التيار التقليدي الذي تزعمه أربكان ، تبنى الحزب خطابا منفتحاً على الغرب ، مدافعا عن حقوق الانسان ، والرغبة في الانضمام للاتحاد الاوربي ، وتبني اقتصاد السوق ، والاصلاحات الاقتصادية ، كما ان الحزب شكل بعد فوزه عام /٢٠٠١ حكومة شابة ، تجنبت الخوض في القضايا الجدلية ، وركزت على التنمية و سياسات الخدمات [٥٦].

اتساقا مع ماتقدم استطاع الحزب من تشكيل بنية تكوينية فريدة من نوعها ، فقد استقطب اعضاء وبرلمانيو احزاب يمين الوسط الذين انظموا له ، واجتذب لعضويته شرائح من

التكنوقراط ، والبيروقراطية الحكومية ، والجامعيين ، والمهنيين ، كما انضم له العديد من الفنانين، والادباء، والصحفيين، والممثلين، فضلا عن البرجوازية الوسطى والصغرى في عدد من المدن الكبرى، لذا فقد اصبح ذا طابع فريد اجتماعياً و سياسياُ، يعبر عن اليمينية واليسارية والاسلامية في صيغة جديدة [٥٧].

استطاع الحزب ان يحقق اصلاحات اساسية على مختلف الاصعدة مستندا الى اغلبيته البرلمانية، وسلطته الوزارية المنفردة، والاستقرار السياسي المواكب مابعد/٢٠٠٣، وكانت أسرع واعظم الانجازات في المجال الاقتصادي ، حيث حققت تركيا طفرة مذهلة في غضون اقل من عشر سنوات ، فقد انتقلت من دولة على حافة الانهيار الاقتصادي الى احدى دول مجموعة العشرين (G-20) ، ومن دولة مدينة الى دولة دائنة ، فأصبحت الدولة الشرق اوسطية غيرالنفطية الاولى التي تحقق هذا الانجاز التاريخي ، وأصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر أقتصاد في اوربا ، والاقتصاد رقم "١٦" على صعيد العالم ، وفي سياق مواز انجزت حكومة العدالة والتنمية العديد من التعديلات الدستورية في مسعى متواصل لسن دستور مدني وتعزيز ركائز النظام الديمقراطي اشرنا لبعض ذلك فيما يخص النظام السياسي والمؤسسة العسكرية والقضائية ، الا ان عملية وضع دستور جديد لازالت متعثرة بسبب عدم امتلاك حزب العدالة والتنمية للاغلبية البرلمانية المطلوبة لاقرار الدستور من جهة ، والقضايا الخلافية الكثيرة بدءا من تعريف المواطنة مرورا بالحريات الدينية وصولا الى صيغة الحكم من جهة اخرى ، رغم ذلك فقد تمكن الحزب من تمرير التعديلات الخاصة برئيس الجمهورية في اطار الرغبة في تغيير صيغة نظام الحكم ليصبح نظاماً أشبه ما يكون بالنّظام الفرنسي ، وهو ما يرى فيه الحزب تطويرا للبنية السياسية ، ذلك أنّ النّظام البرلماني وفقا لهذه الرؤية قد حرَم تركيا في فتراتٍ طويلةٍ من الاستقرار السّياسي، ووقَف حجر عثرةٍ أمام الإصلاحات ازاء قدرة الأحزاب المتحالفة على إسقاط الحكومات بأستمرار؛ فيما يوفّر النّظام الرئاسي أغلبيةً وسيطرةً واضحةً، ممّا سيسمح لهذه الأغلبية بتنفيذ برنامجها السّياسي دونما مشاكل ، بينما يعتقد المراقبون ان هذا التوجه يأتي على أساس رغبة زعيم حزب العدالة والتّنمية ورئيس الحكومة الحالي رجب طيب أردوغان في تمديد سلطته بعد انتهاء ولايته الثالثة [٥٨]، واتساقاً مع المنحى الاصلاحي انجزت الحكومة حزمة من الاصلاحات في مجال الحقوق والحريات الاساسية ،

لاسيما مايخص الحقوق الثقافية للاقليات ، والحقوق السياسية للمرأة ، وضمان حرية الصحافة، والغاء عقوبة الاعدام، والغاء محاكم أمن الدولة، واقرار الضمانات القانونية للاحتجاز والمحاكمة...الخ .[٥٩]

اما على الصعيد الخارجي فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية توجهات جديدة تستند الى النظرية التي وضعها الدكتور أحمد داوود أوغلو الموسومة ب"العمق الاستراتيجي" ومفادها إعادة تعريف مصالح البلاد القومية والاستراتيجية، ونبذ سياسة الانكفاء الى المربع الجغرافي الاناضولي، والانعزال التركي التقليدي والابتعاد عن شؤون الشرق الاوسط وقضاياه الساخنة ، والاتجاه نحو الانخراط المتزايد في شؤون المنطقة على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين ،بأعتبار تركيا قوة اقليمية كبرى تسعى الى استحضار أرث "القوة العظمى" العثماني.[٦٠] وقد نجحت حكومة العدالة والتنمية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١ من اقامة علاقات جيدة جدا مع المحيطين العربي والاسلامي لاسيما جوارها المباشر حكومات سورية والعراق وايران ، الا أن علاقاتها مع جيرانها الثلاث بدأت بالتصدع بعد الربيع العربي بسبب خطوط التصدع الطائفي التي اعاقت اقامة سياسة خارجية متوازنة بين مختلف الاطراف [٦١] .

ان ما تقدم يعكس جانبا من الصورة ، ويبقى هناك جوانب اخرى وقضايا اساسية عديدة لازالت تمثل بؤر للتوتر والتأزم السياسي يمكن اجمالها في ثلاثة انقسامات سياسية كبرى، وهي اولا التقاطع بين محوري المركز / الاطراف والذي يتداخل مع ظاهرة الاستقطاب، ثانيا ظاهرة الاستقطاب السياسي بين قطبي الحركة السياسية في تركيا اي بين العلمانيين والاسلاميين أو اليسار واليمين ، ثالثا الصراع بين الاتجاه القومي التركي والقومي الكردي وهو الصراع الاكثرعنفاً.

يتمثل المركز في الاتجاه الكمالي او الطبقة السياسية التقليدية أوالقوى العلمانية في الدولة — اليسار – وهي تتكون من الجيش والقضاء ووسائل الاعلام الكبرى وشرائح من رجال الاعمال والاحزاب اليسارية ، وقد اشرنا سابقا لبعض هذه القوى ، ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠% منها مجموعة "آيدن دوغان" ، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة "جينار"، وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الإعلام هوالذي كان يقف وراء تحريض العسكر على

الحكومات كما حدث مع حكومة أربكان عام "١٩٩٧" التي تعرضت الى هجوم واسع من وسائل الإعلام ، و أوحت للناس أن الجمهورية في خطر، مما أثار حفيظة الجيش، ودفع بعض الوزراء من حزب الطريق القو يم إلى الاستقالة من الحكومة [٦٢] ، وهناك عدد من القوى العلمانية المهيمنة على الاقتصاد التركي وذا مكانة سياسية وتأثير قوي في النظام والدولة ابرزها جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك" توسياد " التي تأسست عام ١٩٧١ في إسطنبو ل، تشير الفقرة الاولى في النظام الداخلي لهذا التكتل الاقتصادي على ان الغاية هي تنمية التركيبة الاجتماعية المخلصة لأهداف ومبادئ اتاتورك ، وتتحكم "توسياد" في ٤٧ % من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا [٦٣]، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة "صبانجي" ومجموعة "كوج " ، كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف توجهاتها حامية للنظام العلماني بل معادية للدين في اغلب الأحيان، على خلاف الأحزاب اليمينية التي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين ، وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حارسة للعلمانية في تركيا ، منها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركي ، ونقابات المحامين، والعديد من الجمعيات النسائية [٦٤] .

اما الهامش او المحيط او الاطراف فهو يمثل بقية القوى التي اخذت بالبروز سياسيا مع مرحلة التعددية الحزبية، الا ان ركائزها الاجتماعية – الاقتصادية ظهرت لاحقا ، وفي هذا الاطار يجدر الاشارة الى ان الثورة الكمالية بقيت محصورة بالاساس في المدن والمراكز الحضرية، بينما بقيت الارياف والكثير من المناطق الطرفية غير معنية بهذه التحولات حتى الخمسينات، حيث تحول "الهامش" المنسي الى دوائر انتخابية في مرحلة التعددية، وكانت تركيا انذاك تمثل تركيتان، واحدة في المركز، حضرية وحديثة ، واخرى في الريف والاطراف، مهمشة وتقليدية، لذا ونتيجة التطور السياسي التعددي و ظهور سياسة يمين الوسط في تخفيف سطوة الدولة على الاقتصاد والانفتاح الاجتماعي النسبي من جهة، والتباين التنموي والتفاوت الاقتصادي من جهة اخرى، بدأت في الستينات صعودا موجات واسعة متعاقبة من النزوح الى المدن، واخذت تبرز قيم وتقاليد جديدة لم يألفها الاتراك في المناطق المتحضرة المتمدنة ، وهي المرحلة التي شهدت بروز نجم الدين اربكان السياسي الاسلامي وخطه السياسي كأحدى تمثلات

هذا التحول الكبير في التركيبة الاجتماعية- السياسية للنظام السياسي ، وقد تصاعدت هذه التطورات في حقبة الثمانينات من القرن الماضي مع تبني حكومة حزب الوطن الام – يمين الوسط- وزعيمها تورغت اوزال سياسة الانفتاح الاقتصادي وبعض الانفتاح الاجتماعي – السياسي ، الذي ترافق مع تقديم المنح الاوربية لمناطق الاناضول الداخلية – معقل الاسلاميين – مما عزز دخول الاسلاميين حقول الاقتصاد والاعلام والثقافة ، تزامن ذلك مع بروز القضية الاثنية – الكردية – على الساحة السياسية التركية كأحدى تفاعلات الهامش الصاعد حديثا الى المجال العام .(٦٥)

لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي مؤسسات مالية" إسلامية" ، وحتى أسماؤها كانت تدل على انتمائها مثل مؤسسة "البركة تورك " ومؤسسة" فيصل للتمويل " ومؤسسة " كويت تورك " ، وسرعان ما انضمت إليها مؤسسات أخرى برؤوس أموال تركية أناضولية ، ونتيجة النمو السريع للقوى الاقتصادية المحافظة فقد تأسست عام ١٩٩٠ جمعية باسم "جمعية رجال الأعمال والصناعيين "- الاسلاميين – واسمها المختصر " الموصياد" على غرار جمعية "التوسياد" العلمانية ، ورغم ان "الموصياد" لم تصل الى حجم نظريتها " التوسياد " الا انها اصبحت لاعبا مهما في الاقتصاد التركي، وقد اضطلعت القوى الاقتصادية الاسلامية بدور سياسي مثل دعم شركة "كومباسان" للحملة الانتخابية لحزب الرفاه عام ١٩٩٦، لذا فقد بدأ الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا يأخذ شكلا جديدا يتمثل في الصراع بشكل سري غير معلن يستخدم القوة الاقتصادية للتأثير على النظام السياسي للدولة . (٦٦)

وتمتد حالة الاستقطاب السياسي بين اليمين واليسار، والتقاطع بين المركز والمحيط الى التركيبة الاثنية للمجتمع التركي ، فالعلويون مثلا وهم اكبر اقلية مذهبية في تركيا – يقدرون ب ١٥- ٢٠ % من السكان – يمثلون جزءاً اساسيا في الصراع العلماني / الاسلامي (٦٧)، ذلك ان العلويين يصنفون تاريخيا في معسكر اليسار بسبب انحيازهم الى حزب الشعب الجمهوري ، في قبالة اليمين الذي اعتمد على تعبئة الاغلبية السنية ضد الشيوعية والعلمانية ، بينما يشير بعض الباحثين الى التعاطف السياسي لجزء من العلويين – خصوصا الاكراد منهم- مع حزب العمال الكردستاني لاسيما زعيم هذا الحزب عبدالله

أوجلان الكردي – العلوي ، وقد تصاعد تأثير العلويين السياسي نتيجة هجرتهم المكثفة في السنوات الاخيرة من الارياف واستقرارهم في ضواحي المدن الكبرى ، واستطاع العلويون من بناء قوة اقتصادية مهمة توازي قوة المسلمين السنة [٦٨]، فقد انشأت الحركة العلوية العالمية في اواخر التسعينات من القرن الماضي رابطة رجال الاعمال والصناعيين الجمهوريين في تركيا المعروفة ب"CUSIAD" [٦٩] ، اما على المحور العرقي فأن اكراد تركيا يتوزعون بين اتجاهات متعددة ، فالعلويون منهم يتعاطفون مع التوجهات العلمانية واليسارية كما اشرنا ، في حين تنادي قوى اليسار الكردي المتشدد بالانفصال وتقود الحركة المسلحة ، بينما تتعاطف الاغلبية السنية من الكرد مع التوجه الاسلامي – التركي ، حيث ينادي الحزب الاسلامي الكردستاني التركي بالتآخي التركي – الكردي – العربي على اساس مبدأ المواطنة في كل دولة من تلك الدول .[٧٠]

يتضح مما تقدم ان الاستقطاب في الحياة السياسية والاجتماعية التركية اصبح أكثر كثافة وعلى نطاق اوسع من العقد الماضي ، سيما ان هذه الظاهرة اخذت تتعمق على صعيد المجتمع المدني التركي ، وهو امر يهدد وجود المجتمع المدني ويعوق عملية التحول الديمقراطي في تركيا ، ولعل اوضح الامثلة على ماتقدم احتجاجات "Gezi park" في مايو/٢٠١٣، فمن المتفق عليه بين المحللين ان تلك الاحتجاجات الواسعة والعنيفة لاتتعلق فقط بقرار تحويل حديقة الى مجمع تجاري ، انما ترتبط عميقا بالاستقطاب الحاد في الساحة التركية ، المرتبط كذلك بالقضايا الاقليمية ، الى جانب اختلاف على بعض السياسات الداخلية ، الا ان مجمل تلك الاحداث تشير الى صراع الهوية في تركيا ، فقد اشار المراقبون ان المظاهرات ذا طابع علماني ١٠٠%، اي انها موجه ضد فريق سياسي محدد في البلاد ،وهو ما تمثل بحضور علوي –كردي واضح ، حتى ان البعض اعتقد ان الجزء الاكبر من الاحتجاجات ذو صلة بمحور خارجي وتحديدا بالصراع في سوريا .[٧١]

في سياق المناطق المحيطة تأتي القضية الكردية في تركيا ، فقد تعرض الكرد منذ قيام الجمهورية التركية الى سياسات سلطوية مفروضة من المركز ذا مضمون عرقي- قومي افضت الى انكار الحقوق الثقافية والسياسية للكرد ، وكانت السياسة و الخطاب الرسمي للدولة التركية عموما وحتى العام/ ٢٠٠١ تربط بين التخلف ، والاطار الكردوي ، و"الرعب

الانفصالي" ، وتفضل الحل العسكري للمعارضة العرقية ، وهو ما أجج الصراع المسلح لمدة ١٥عاما "١٩٨٤- ١٩٩٩" بين حزب العمال الكردستاني بزعامة مؤسسه عبدالله اوجلان والمطالب بكردستان اشتراكية مستقلة في جنوب شرق تركيا ، وبين الجيش التركي ، مما اودى بحياة مايقارب ثلاثين الف شخص ، وكان الاستثناء الوحيد المهم في هذا المسارهو مرحلة رئاسة توركوت اوزال التي اتسمت بسياسة ليبرالية ، و شهدت توافقا على الحل السياسي لاسيما الفيدرالي بين اوزال واوجلان، واعلان الاخير رغبته التخلي عن هدف الدولة المستقلة، لكن هذا التوجه انتهى بوفاة اوزال، لتأتي التطورات اللاحقة منذ عام ١٩٩٩ بعد اعتقال اوجلان واعلان حزبه التخلي عن النزاع المسلح وهدف الدولة المستقلة، وهو ماتزامن مع حدثين هامين ذا صلة هما بداية اعداد تركيا لعضوية الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٩، ثم فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات/ ٢٠٠٢، مما اطلق عملية اصلاح ديمقراطية واسعة، ونهجا اكثر ليناً حيال المسألة الكردية، وكانت احد اسباب فوز حزب العدالة والتنمية هو اجتذاب الكرد بأشارته الى ان الكرد والاسلاميين تعرضا الى التهميش والاظطهاد بواسطة ايدولوجيا الدولة الكمالية والجيش[٧٢]، وفي هذا الصدد اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات عديدة على صعيد الحقوق الثقافية والحل السياسي للقضية الكردية، فضلا عن مجمل الاصلاحات الديمقراطية التي تعزز الطابع المدني الليبرالي للدولة وتصب في الاطار نفسه، بالمقابل قام قادة حزب العمال الكردستاني بمراجعات كثيرة وجذرية خلال هذه المرحلة فتنازلوا عن الاستقلال الى الفدرالية، ومن ثم استعاضوا عن ذلك كما يبدو اخيرا بالتفاوض على الحقوق الثقافية وصلاحيات موسعة للحكومات المحلية في الولايات، الا ان مسار الحل لازال يواجه عقبات عديدة خارجياً و داخلياً، فعلى الصعيد الداخلي بدأت الاتهامات توجه من قبل المعارضة لاسيما حزب الحركة القومية الى اردوغان بالخيانة والعمل على تقسيم تركيا، كما يقف حزب الشعب الجمهوري بالمرصاد لكل سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية، فضلا عن اختلاف طرفي المفاوضات في بعض القضايا وخطوات الحل التي تشهد بعض التعثر.[٧٣] أما على الصعيد الخارجي فأن القضية الكردية لازالت رهينة التقاطعات الاقليمية والدولية.

نخلـــص مما تقدم في هذا المبحث، وفي قياس ارتباط العامل الحزبي بمؤشرات الاستقرار ان هناك وفي الوقت الحاضر اربع اتجاهات/أنقسامات سياسية كبيرة في تركيا—

باستبعاد اليمين المعتدل/ المختفي-، وثلاث قضايا صراعية اساسية، بينما تشهد تركيا ظاهرة الحزب المهيمن منذ اكثر من عقد، نتيجة التغيرات الكبرى في القضايا الصراعية و التحول الاجتماعـــي، والتي جعلت حزب العدالة والتنمية يمثل الاتجاه الاكثر توسطاً، ونقطة التمفصل التي تحصل على فائدة الانقسام في النظام الحزبي ، الامرالذي اسهم في تحقيق نقلة واسعة من التحول وتثبيت المسار الديمقراطي الذي طال كافة اوجه الحياة ومناحي الدولة وانعكس في ارتفاع مؤشرات الاستقرار السياسي .

الا ان الانقسام السياسي لايزال غير ممأسس وغير متبلور ايدلوجيا وتنظيميا بالمستوى الكافي، مع نظام سياسي يعيد انتاج نفسه ، ويحاول اعادة تعريف او اكتشاف هويته ، في ظل استقطاب سياسي – اجتماعي واضح ، يجعلنا امام احتمال عدم تبلور نظام حزبي متماسك في المستقبل القريب بصرف النظر عن طبيعة ذلك النظام ونوعه، مع ترجيح بروز قوى محلية قوية ، اي تمركز سياسي جديد ، ويبقى الاستقرار السياسي رهينة التوازنات السياسية القائمة، ريثما تعيد القوى السياسية رسم اتجاهات محورية الاستقطاب ، والتي يبدو انها مرجحة في المدى المتوسط ، اذا ما استطاع النظام السياسي استكمال نموذج تطوره الذاتي، بما يحقق معادلة الاستقرار الديمقراطي ،أي التوازن بين المأسسة والتحديث وفقا لهنتغتون ، وهو دور التنظيمات السياسية التي اخذت كما لاحظنا تحاول اعادة استقراء الواقع والتجديد والتكيف مع المتغيرات ، والدليل على ذلك هو استمرار وتقدم المسار الاصلاحي من جهة ، والتعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية في اطار ذلك المسارمن جهة ثانية.

خاتمة :

شهدت تركيا في العقد الاخير فترة مكثفة من الحراك الحزبي والتغيير السياسي أدى الى تحقيق نقلة واسعة من التحول وتثبيت المسار الديمقراطي الذي طال كافة اوجه الحياة ومناحي الدولة وانعكس في ارتفاع مؤشرات الاستقرار السياسي ، بعد عقود من الصراعات والانقلابات والفوضى السياسية والحزبية .

ان ماتقدم لايمنع من القول ان مرتكزات ذلك الانتقال لازالت بحاجة الى مزيد من الدعائم والاصلاحات ، فلازال الطابع الايدولوجي للدولة قائما، ولاتزال علاقة الدين بالدولة موضع اختلاف وتعارض، ولايزال الطابع الاثني يعوق مفهوم المواطنة، ومشكلة الاقليات

قائمة رغم مساعي الحل المتواصلة، كذلك فان عملية كتابة دستور جديد يثبت الحكم المدني لاتزال عملية متلكئة، رغم التغيير الكبير في علاقة الجيش بالحكم وموقعه في الدولة.

عليه فأن الاستقرارالسياسي الذي شهدته تركيا خلال العقد الاخير يتطلب تدعيمه مزيدا من التقدم الديمقراطي، وهوما يلقى على عاتق الاحزاب السياسية بالدرجة الاولى كونها توصف ب "صناع الديمقراطية"، ولكونها احد اهم نظم وساطة المصالح التي يعول عليها في تحقيق التوازن بين التنظيم والتحديث ، أو المأسسة والاستقرار، هذه المعادلة التي ارتسمت بعض ملامحها الاساسية .

الهوامش :

[١] كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد.

[٢]) طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، الموصل – العراق ، ١٩٩٠ ، ص٦٥ .

[٣]) محمد صالح شطيب ، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٣٠) ، السنة ٩ ، ص٣٠٧–٣١٠ .

[٤]) البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨– ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول ، دار النهار للنشر ، بيروت ،١٩٧٧ ،صفحات متفرقة عديدة.

[5] (**Bernard Lewis,The Emergence of Modern Turkey , 3rd edition, Oxford University Press,2002, p.55–254.**

[٦]) مصطفى الزين ، اتاتورك أمة في رجل ، دار الهلال للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢، ص٢٥.

[7]) **Shaws.J. and Shaw E.K.,History of the ottoman Empire and Modern Turkey,2 vols., Gateshead,Cambridge,Cambridge university press,1977,p.375.**

[٨]) ثائر عباس ، تحولات السياسة التركية : مصالح ام اهواء ، جريدة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ١١٥٢٥، ١٨ يونيو ٢٠١٠.

[9])**Constitution of The Turkish Republic , Translated for the committee of National unity by Sadik Balkan ,Ahmet E. Uysal,and Kemal H.Karpat,Ankara,1961 www.anayasa.gen.tr/1961 constitution–text.pdf**

[10]) **Constitution of the Turkish Republic in 1982, the official website of the Turkish government, the Directorate General of Press and Information: www.byegm.gov.tr/content.aspx?s=tcotrot**

[11]) **Shaws .J. and Shaws E .K.,op.cite,p. 375–378.**

[١٢]) جلال ورغي ، الحركة الاسلامية التركية – معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت، ٢٠١٠،ص ٢٣.

[13]) **Constitution of the Turkish Republic in 1982, op.cit. .**

[١٤]) جلال ورغي ،المصدر السابق ، ص٢٣.

[١٥]) تركيا /http://ar.wikipedia.org/wiki

[١٦]) احمد نوري النعيمي ، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٢١٥ .

[17]) **Constitution of the Turkish Republic in 1982,op. cit**

[١٨]) عامر علي راضي ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، السنة ٢٠٠٨، العدد ٢٥، ص ٩٤.

[١٩]) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥– ١٩٨٠، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

[20] (Constitution of the Turkish Republic in 1982,op. cit

[٢١]) محمد جمال باروت ، في العلمانية المؤمنة : محاولة في تحرير العلمانية من العقيدة العلمانية ، مجلة شرق نامة ، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد السابع ، أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٠، ص٢٢.

[22]) Kadri Gursel , In Turkey- AKP Proposes'Elected Sultan Regime', Al-Monitor's Turkey Pulse, February/ 12/ 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/02/akp-erdogan-constitution-referendum-authoritarian.html.

[٢٣]) منذر الشاوي، فلسفة الدولة ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد،٢٠١٢، ص١٠٢.

[24]) Kadri Gursel, op.cit. .

[25]) Constitution of the Turkish Republic in 1982,op. cit.

[٢٦]) محمد عبد الله يونس ،اثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية ،الموقع الالكتروني http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/101/2616/

[٢٧]) اليعاز بعيري ، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، دار سيناء ، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٦-٧٧ .

[٢٨]) طلال يونس الجليلي ، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥- ١٩٨٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية – جامعة الموصل ، الموصل، ١٩٩٩، ص ٧٥

[٢٩]) طارق عبد الجليل ، الجيش والحياة السياسية ، في مجموعة مؤلفين بعنوان : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٦٧

[٣٠]) حسن محلي ، عسكر تركيا .. انحياز مطلق للعلمانية ، في مجموعة مؤلفين بعنوان : تركيا ... صراع الهوية ، الجزيرة نت للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٦، ص ٥٤، الموقع الالكتروني :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ab3905cb-fccc-4650-8d50-43be96b2ba92

[٣١]) المصدر نفسه ، ص ٥٥.

[٣٢]) أحمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥– ١٩٨٠، المصدر السابق ، ص ٩٠– ٩٣.

[٣٣]) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ،ج١ ، ترجمة جعفر خياط ، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٤، ص ٦٤– ٦٦.

[٣٤]) طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ٧٠– ٧١ .

[٣٥]) حسني محلي ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

[٣٦]) طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ٧٧ – ٨٠ .

[٣٧]) طالب كوجوكشان ، خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين ، مجلة شرق نامة ، المصدر السابق، ص ٣١ – ٣٢.

[٣٨]) جلال ورغي ، المصدر السابق ، ص ٣٣.

[٣٩]) المصدر نفسه ، ص ٣٢– ٣٤.

[40]) Gemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of state, Politics,and Society, Peace Research Institute Frankfurt, PRIF Reports No.78,2007,p.8.

[٤١]) عمر تاشبينار ، اثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي ، مجلة شرق نامة ، المصدر السابق ، ص ١٥– ١٦.

[42])Gemal Karakas,op.cit.,p 3.

[43])Gemal Karakas,op.cit.,p 49.

[44])Sabri Sayari ,"Towards a new Turkish party system", Turkish Studies,vol 8, no. 2, (june 2007), p. 210.

[45])Maurice Duverger, op.cit,p 51.

[٤٦]) المعلومات حول نتائج الانتخابات تم جمعها من الموقع الرسمي للبرلمان التركي : www.tbmm.gov.tr

[47])Barin Kayaoglu,Election2011:The More Turkey Changes,the More its political parties stay the same,International Affairs at LSE-London School of Economics AND Political Science-, 1/ jun/2011, http://blogs.lse.ac.uk/ideas/2011/06/election-2011-the-more-turkey-changes-the-more-its-political-parties-stay-the-same.

[48]) **Aydin Cingi, turkey's First Political party,CHP:A Retrospective,reflections turkey ,April2012, p.p.161-162.**

[٤٩]) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥- ١٩٨٠ ، المصدر السابق ، ص ٥٠- ٦٦.

[50]) **Menderes Cinar, The Justice and Development Party and the Kemalist Establishment, in Umit Cizre (ed.), Secular and Islamic Politics in Turkey, Routledge,London, 2008, p. 75.**

[51]) **Ibid.,p. 92.**

[٥٢]) جلال ورغي ، المصدر السابق ، صفحات متفرقة عديدة من ص ١٦- ٥٠.

[٥٣]) الموقع الرسمي لحزب السلام والديمقراطية : **Peaceandemocracy.org/about-us/about-us.html**

[٥٤]) المصدر نفسه .

[٥٥]) عمرو الشوبكي ، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية ، في :تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،٢٠١١، ص٩٢ .

[٥٦]) جلال ورغي ، المصدر السابق ، ص ٥١.

[٥٧]) معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسة ، معهد الدوحة ، قطر ، ٢٠١١،ص ٩.

[٥٨]) رستم محمود ، دستور جديد لتركيا ... امكانيات التغير، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، معهد الدوحة ، قطر ،٢٠١١، ص ٨ .

[٥٩]) المصدر نفسه ، ص ١٣- ٢٣ .

[٦٠]) ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ١٥-١٦ .

[٦١]) أحمد تي .كورو، السياسة الخارجية لتركيا ، ترجمة ايسر ذنون سليم ، صحيفة الزمان ، ٢٠١٢/٥/١،

http://www.azzaman.com/?p=16941

[٦٢]) فكري شعبان ، نشأة العلمانية وقواها في تركيا ، في مجموعة مؤلفين بعنوان تركيا ...صراع الهوية ، المصدر السابق ، ص١١.

[٦٣]) عمر خشرم ، الصراع من بوابة الاقتصاد ، في مجموعة مؤلفين بعنوان تركيا ...صراع الهوية ، المصدر السابق ، ص٦٦.

[٦٤]) فكري شعبان ، المصدر السابق ، ص ١١.

[٦٥]) جلال ورغي ، المصدر السابق ، صفحات متفرقة عديدة من ص ٢٢- ص ٤٧.

[٦٦]) عمر خشرم ، المصدر السابق ، ص ٦٧- ٦٩.

[٦٧]) رستم محمود ، القضية العلوية في تركيا ، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، الدوحة ،٢٠١٢، ص٢.

[٦٨]) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، الاقليات والطوائف في تركيا ، تركيا..صراع الهوية ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

[69])**Ozge Zihnioglu,Polarization and Democratization in Turkey,reflectionsturkey,April 2012,p.224.**

[٧٠]) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

[71])**Dogan Eskinat,Gezi park:Negotiating a new left identity ,insight Turkey, vol.15 /no.3 /2013,pp.45-49**

[٧٢]) آسنا لندكرين ، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، دار المرتضى ، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٤-٧١.

[73])**Soner Cagaplay, Is Turkey finally ready to make peace with kurds?, The Washington Institute for near East policy , January 23,2013.**

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds